دراسة ظاهرة الفقر في محافظة كربلاء في ضوء منهج الحاجات الأساسية غير المشبعة

The study of poverty measurement in Karbela province , By a lack of basic needs

طالب حسين فارس / مدرس / كلية الادارة و الاقتصاد
Tallip H.Fars \ Lecture \ College of adm. & economics

الملخص

تناول البحث دراسة ظاهره الفقر في محافظة كربلاء وفقاً لمنهج الحاجات الأساسية غير المشبعة حيث ركز على إشكالية الفقر في إطار علاقتها الجدلية مع التنمية و فقاً لمعطيات خارطة الحرمان و مستويات المعيشة في العراق لعام 2006 .
اعتمد البحث المنهج الاستقرائي من خلال التحليل الكمي مع تاطير نظري للظاهر من زاوية منهج الحاجات الأساسية غير المشبعة .
انتهى البحث الى استنتاجات و توصيات يأمل الباحث ان تساهم في بناء رؤية يمكن الاستناد إليها في رسم سياسات مواجهة الفقر و الحد منه .

Abstracts

In Troductactory them of the Research based on the basic needs in a sense of Analytical and descriptive arpvoaches will be move emphasis on the nutritive indication for analytical in a sense of quantitative used for good indication of the Key factor of the poverty as well as the vakes uses to indicate a direct effect on the standard of livery of Kerbala city center .

المقدمة (Introduction)

تعد ظاهرة الفقر (Poverty Phenomenon) التحدي الأهم الذي واجه الإنسانية منذ ظهورها ، فالظاهرة تشكل القيد الأكبر أمام انغلاق الإنسان في التعبير عن ذاته الخلاقة ، لذا فهي تغيب قسري لهذا الإنسان عن كل دوائر الفعل الحضاري ، فالافتقار إلى عناصر القدرة والاستطاعة في أبعاده المتعددة ومستوياته المختلفة جعل الظاهرة تتعقد مع تعقد الحياة البشرية .
من هنا عدَّ دور النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الحد من الظاهرة عبر البرامج والسياسات التي يطرحها الاختيار الأساسي عن مدى كفاءة وعدالة هذا النظام ، وعليه فلا بد من تسليط الضوء على الظاهرة في إطار معطيات الواقع الذي شكل حاضنة لظهورها وتفاقمها مع استشراف معطيات المستقبل المنظور المراد رسم سياسات وبرامج الحد من الظاهرة في نطاقه.
في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة للوقوف على ملامح ظاهرة الفقر في اقتصاد مدينة كربلاء ومحاولة تحليل تركيبة الظاهرة كمقدمة لتوصيف سبل الحد منها .

* مشكلة الدراسة (Study Problem) :

تعد ظاهرة الفقر منظوراً إليها من خلال منهج الحرمان من الحاجات لأساسية هو بحق التحدي الأكبر الذي يواجه عملية التنمية في الاقتصاد العراقي على المستوى الوطني والإقليمي ومنه اقتصاد محافظة كربلاء المقدسة .

* فرضية البحث :

إنَّ العلاقة الجدلية بين التنمية والفقر في المدن التي عانت من التميز التنموي مثل محافظة كربلاء تعبر عن نفسها بصورة أوضح في ارتفاع نسب الحرمان من الحاجات الأساسية .

* أهداف الدراسة :

(1) تحليل نتائج قياس الحرمان الفعلي من الحاجات الأساسية غير المشبعة .
(2) أجراء المقارنات اللازمة مع المستوى الوطني للوقوف على مستوى التفاوت واستنتاج دلالاتة

* منهجية الدراسة :

تم استخدام المنهج التحليلي الاستقرائي والكمي في تحليل ظاهرة الفقر ، بالاعتماد على النتائج التي قدمتها خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق لعام 2006 م .

وعلى ضوء طبيعة الدراسة وفرضيتها وأهدافها تم تقسيمها على ثلاثة محاور ، المحور الأول خصص للإطار النظري للدراسة ، فيما خصص المحور الثاني لمدخل الحرمان من الحاجات الأساسية غير المشبعة ، فيما تضمن المحور الثالث أهم النتائج والاستنتاجات و التوصيات .

المحور الأول :
الإطار النظري لدراسة ظاهرة الفقر في ضوء منهج الحرمان من الحاجات الأساسية غير المشبعة

قدمت أدبيات التنمية عدة رؤى لتوصيف الفقر كمفهوم وكظاهرة يراد تحديدها وقياسها وبيان العوامل المسببة لوجودها واستمرارها ، كما قدمت الأدبيات عدة مقاييس للفقر بوصفه تعبير رياضي عن تلك المفاهيم ، ومن أهم المناهج التي قدمتها تلك الأدبيات في دراسة ظاهرة الفقر وقياسها هو : منهج الحرمان من الحاجات الأساسية غير المشبعة ، والذي تم اعتماده في هذه الدراسة في تحليل وقياس ظاهرة الفقر في محافظة كربلاء ، وفي تأطير نظري لظاهرة الفقر وسنأتي على استعراض أهم تعاريف الفقر في أدبيات التنمية التي بحثت الموضوع من زواياه المتعددة ، كما سنستعرض الإطار النظري لتوصيف الظاهرة في إطار المنهج المذكوربشكل موجز وفي حدود نطاق البحث .

أولاً : مفهوم الفقر :

الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ، بالغة التعقيد ، شديدة الإلحاح على الفكر الإنساني ، مستنطقة مكنونات طاقاته ، لاستدرار الحلول الناجعة ، كون الظاهرة تشكل التحدي الأكبر أمام الإنسانية في إثبات ذاتها . من هنا اختلفت الرؤى في وصف ماهية الظاهرة ، وتوصيف حلولها .

الفقر في اللغة : الافتقار إلى شيء يحتاجه الإنسان ، وهو يمثل الحد الأدنى من متطلبات الحياة ، ونقيض الفقر : الغنى[1] .

وفي تعاريف مفكري التنمية للفقر يتم بناء التعريف على أساس رؤية محددة للظاهرة بشكل عام ، فقد عرفه أحد الباحثين بأنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية ، يتمثل بالحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية معينة[2] ، إلا أنَّ التعريف ركَّز على مدخل مستوى المعيشة الذي يعتمد بعدي الدخل والاستهلاك في حدودهما الدنيا ، وهذه الرؤية تحاول وضع المفهوم بعيداً عن الجنبة الذاتية والاجتماعية[3] .

وفي تعريف أكثر شمولاً ذهب الدكتور محمد حسين باقر إلى أنَّ الفقر هو حالة الحرمان المادي تتمظهر في انخفاض استهلاك الغذاء كماً و نوعاً ، وتدني الحالة الصحية والتعليمية ، والحرمان من السكن الملائم ، وتملك السلع المعمرة وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث[4] ، وفي ضوء هذا المفهوم يتم تحليل الظاهرة في رؤية تكتنز البعد الموضوعي والذاتي والاجتماعي في صيرورة واحدة ، فالحرمان حالة افتقار الفرد أو الأسرة لكل أو بعض عناصر التمكين الاقتصادي والاجتماعي ، هذه الرؤية تخرج الفقر من كونه قيداً على التنمية ، أو ظاهرة تستهدف برامج التنمية الحد منها في محصلتها النهائية ، بل هي تنظر للفقر على أنه حالة حرمان تصمم البرامج التنموية في ضوء معطياتها بما يحقق أعلى تخفيض ممكن لمعدلات الحرمان بوصف ذلك معياراً لفاعلية أداء النظام الاقتصادي ، ومؤشراً أساسياً على حالة الرفاهية العامة في المجتمع . والمنهج الآخر لتحليل ظاهرة الفقر هو منهج (القدرة) الذي يوفق بين الفقر المطلق و الفقر النسبي ، إذ إنَّ الحرمان النسبي من حيث الدخل والحاجات غير المشبعة ينتج حرمان مطلق في القدرات الدنيا ، هذه القدرات يفتقر إليها الفرد والأسرة أما تكوينياً (فقر التكوين) أو تمكينياً (فقر التمكين) هذان الجانبان من الافتقار يرتبط الأول منهما بالعوامل الشخصية الموضوعية ، في حين يرتبط الثاني بالأداء التمكيني لمؤسسات المجتمع والنظام الاقتصادي ، والجانبان يعزز كلاهما الآخر بأثر متبادل[5] .

وفي توصيف مفهوم الفقر في المنهج التنموي الإسلامي يرى أحد الباحثين بأنَّ الفقر هو (عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضرورية والكمالية بالقدر الذي تسمح به حدود الثروة في البلاد)[6] .

إذن الفقر كظاهرة يأتي وصفها بالنظر لتمظهراتها المتعددة ، أو بالنظر إلى منظومة العوامل والمسببات التي تقف وراء وجودها واستمرارها وتفاقمها يجري في ضوء ذلك توصيف إستراتيجية الحد من الظاهرة وتخفيف آثارها .

ووفقاً لما سبق لا بد من اعتماد أهم تمظهرات الظاهرة ومنظومة العوامل المسببة لها في المجتمع محل البحث ، مدخلاً لدراسة الظاهرة ، وبناء استراتيجيات الحد منها .

ثانيا :الأساس النظري لقياس الفقر في إطار الحرمان من الحاجات الأساسية :

يعد مدخل الحاجات الأساسية من أهم الطرق للتعبير عن مستوى المعيشة المطلوب تحقيقه لاستمرار الحياة الإنسانية للفرد والأسرة بطريقة مقبولة وتشكل الحد الأدنى الاجتماعي أو (خط الفقر) ، وبالتالي فإنَّ فئات السكان التي تقع دون هذا المستوى من المعيشة تقع في دائرة الفقر ، وتقسم الحاجات الأساسية على قسمين[7] : حاجات أساسية غذائية ، وحاجات غير غذائية ، ويتم التعبير عن الحاجات الغذائية بعدد السعرات الحرارية التي يحتاجها الفرد لاستمرار الجسم في فعالياته الحياتية ، وهذا المقدار من

السعرات يعد تعبيراً عن الحد الذي يعد فقيراً من يقع دونه ، أما الحاجات غير الغذائية فيمكن حصرها في ستة ميادين أساسية هي : (التعليم – الصحة – البنى التحتية – المسكن – محيط السكن – النقل)[8] ، وفي الدراسة التي قدمها الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تم اعتماد مدخل الحاجات الأساسية لدراسة ظاهرة الفقر في العراق بدلالة خارطة الحرمان من الحاجات الأساسية غير المشبعة(9) (Unsatisfied Basic Needs Index) وهو مقياس مركب للتعبير عن مستويات المعيشة باستخدام الحاجات الأساسية غير المشبعة ، والذي يختلف عن مؤشرات فقر الدخل المبني على أساس حساب خط الفقر في أنه يقيس مستوى الحرمان من الحاجات الأساسية ، وبالتالي يمكن توظيفه لتوزيع السكان إلى فئات حسب سلم مستويات المعيشة بما يساعد في رسم آليات وبناء الخطط التنموية النوعية والمكانية على أساس الأولويات التي يمكن وصفها بالاستفادة من معطيات هذه الدراسة .

ولتحديد مستويات الحرمان من الحاجات الأساسية تم في الدراسة اختيار ميادين رئيسة لوصف مستويات الحرمان وهي (التعليم – الصحة – البنى التحتية – المسكن – محيط السكن ، ووضع الأسرة الاقتصادي) وتم التعبير عن الميادين المذكورة بدلالة ثمانية وعشرين مجالاً ، جرى وضعها من خلال قياس اثنين وأربعين مؤشراً ، أما عدد المؤشرات التي يقاس بها كل ميدان فقد تراوحت بين خمس إلى تسع مؤشرات روعي في اختيارها ما يحقق التوازن في عدد وأوزان تلك المؤشرات .

يمتاز دليل مستوى المعيشة بالمقارنة مع مؤشرات فقر الدخل في أنه يقوم على قياس مدى ما يحقق من حرمان فعلي من الحاجات ألأساسية وليس على قياس الدخل المتاح للحصول على هذه الحاجات ، وهذا يعني(10) :

أ. إنَّ الأسرة محرومة من الحاجات ألأساسية إذا تعذر عليها الحصول على تلك الحاجات وإن كان مستوى دخلها يؤهلها لذلك كما هو الحال مثلاً بالنسبة للحرمان من خدمات البنى التحتية (الماء – الكهرباء – الصرف الصحي) الناتج عن نقص أو عدم توفر هذه الخدمات .

ب. يشمل الدليل على الحاجات التي لا يمكن الحصول عليها مقابل مال فقط (كالأمان الشخصي – الخلو من ألأمراض المزمنة – الإعاقات – توفر الخدمات العامة – خلو البيئة من التلوث) .

كما يمتاز دليل مستوى المعيشة بأنه مقياس يعتمد على جميع مستويات الرفاهية ولا يقتصر على تشخيص وقياس المستوى المعيشي للاسر المحرومة فقط ، كما في مؤشرات فقر الدخل ، فهو يشمل في القياس كامل سلم مستوى المعيشة بما في ذلك المستويات المعيشية المتوسطة والمرتفعة ، كما يمتاز الدليل بأنه يتحقق من خلال استخدام بيانات المستويات المعيشية عامة ولا يعتمد على بيانات الدخل أو الإنفاق والتي كثيراً ما تكون دقة أو مصداقية نتائجها محدودة لأسباب تتعلق بالبيانات المصرح بها من قبل الأسرة أو بالتقلبات الموسمية أو بإشكالات عملية أو منهجية أخرى .

المحور الثاني :

الجانب التطبيقي لدراسة الفقر في محافظة كربلاء في ضوء مؤشرات الحرمان.

أولاً : دراسة الفقر في ضوء مؤشرات الحرمان من الحاجات الأساسية :

(1) تمهيد :

في إضاءة مقتضبة على مؤشرات الحرمان من الحاجات الأساسية على مستوى العراق نجد هنالك تبايناً في ميادين مستوى المعيشة التي تناولها دليل الحرمان على مستوى العراق نتيجة التطورات المختلفة التي مرَّ بها البلد والظروف الصعبة التي ألمَّت به ، وآخرها الحالة الاستثنائية التي يمر بها منذ 9 / 4 / 2003 وإلى الآن .

وفي نظرة بسيطة للجدول (1) يلاحظ أنَّ نسبة الأسر المحرومة حرماناً عالياً تقل على 21 % لميدان السكن وميدان الصحة ، وتزيد على 55 % لميدان البنى التحتية وميدان وضع الأسرة الاقتصادي ، ويقابل ذلك توزع نسبة الأسر المنخفضة الحرمان من أقل من 18 % لميدان البنى التحتية وميدان وضع الأسرة الاقتصادي إلى أكثر من 52 % لميدان السكن وميدان الصحة .

وبنظرة إجمالية يمكن توزيع مستويات الحرمان على الميادين الستة لمستويات المعيشة إلى ثلاثة مستويات يضم كل مستوى منها مجموعة من الميادين ، وعلى النحو الآتي :

المستوى الأول : ميادين ذات نسب حرمان عالية تزيد على 50 % وهي ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة وميدان البنى التحتية .

المستوى الثاني : ميادين ذات نسب حرمان متوسطة ، تتراوح نسب الحرمان فيها بين 30 % إلى 50 % وهي ميدان التعليم وميدان محيط السكن .

المستوى الثالث : ميادين ذات نسب حرمان منخفضة تقل عن 30 % وهي ميدان السكن وميدان الصحة .

إنَّ ارتفاع نسب الحرمان في المستوى الأول ناتج من ظروف الحصار الاقتصادي ، إذ يعد ميدان وضع ألأسرة الاقتصادي من أكثر الميادين تأثراً بظروف الحصار ، أما بالنسبة لميدان البنى التحتية فقد تركت حرب 1991 وما تلاها من حصار اقتصادي ختم بحرب 2003 آثاراً كبيرة على هذا الميدان ويعد عام 2003 وما أعقبه من ظروف غير طبيعية أعاقت تنفيذ مشاريع البنى التحتية الجديدة أو تجديد القديم منها ، لا بل صارت مشاريع البنى التحتية أهدافاً أساسية لعمليات التخريب والإرهاب .

(2) تحليل مؤشرات الحرمان من الحاجات الأساسية لمدينة كربلاء :

تقع محافظة كربلاء ضمن المنطقة الجنوبية حسب التقسيم الجغرافي في مسح أحوال المعيشة لعام 2004 م ، والذي روعيت فيه إلى جانب العامل الجغرافي عامل التجانس في الخصائص المشتركة ما بين المجموعات ، إذ تشمل المنطقة الجنوبية محافظات (بابل وكربلاء وواسط والنجف والقادسية والمثنى وذي قار وميسان والبصرة) .

وتعد المنطقة الجنوبية من أكثر المناطق الأربعة حرماناً (11)، وهي النتيجة الطبيعية للظروف التي عاشتها المنطقة ، إذ تأثر أغلب محافظاتها بشكل مباشر من آثار الحروب التي خاضها النظام البائد ، فضلاً عن سياسات التمييز الطائفي والتهميش المقصود في كل مراحل خطط التنمية الاقتصادية التي نفذتها الحكومات المتعاقبة منذ 1964 م وحتى 9 / 4 / 2003 .

إذن تقع كربلاء المقدسة ضمن أشد مناطق العراق حرماناً وفقراً ، ولكن خصوصية المحافظة تبرز من خلال مؤشرات الحرمان سيتم عرضها وتحليلها في الصفحات اللاحقة .

وفقاً لتحليل مستوى المعيشة العام تقع كربلاء المقدسة في المرتبة السادسة من بين المحافظات الأكثر حرماناً ، إذ تبلغ درجة الحرمان حسب الدليل العام (45.6 %) وتبلغ نسبة الحرمان للحضر (39.3 %) وللريف (64.3 %) وتزيد قيمة الدليل العام لكربلاء عن المعدل الوطني بـ (14.4 %) نقطة مئوية(جدول 2) .

أما على مستوى الميادين تقع كربلاء في المرتبة الخامسة (12) من بين المحافظات الأشد حرماناً في ميدان التعلم وبدرجة حرمان بلغت (44.4 %) والنسبة أكبر من المعدل الوطني البالغ (31.8 %) بفارق (12.6 %) درجة (جدول 2) .

وفي أدناه عرض لنتائج مؤشرات الحرمان وفقاً للميادين الستة التي تضمنها الدليل على مستوى محافظة كربلاء مع تحليل لنتائج المؤشرات .

أ) ميدان التعليم :

عندما نتكلم عن الحرمان من التعليم في أي مجتمع فإننا أمام المتغير الأساسي في دالة الحرمان ذلك لأنَّ الحرمان في باقي الميادين هو بالأساس دالة للحرمان في ميدان التعليم ، وهذه العلاقة لا تأخذ اتجاهاً واحداً ، فالأمية تؤدي بالضرورة إلى ضيق أفق الفرص المتاحة أمام الناس للمشاركة في الفعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي(13) ، إذ يعد مستوى التعليم المحدد الأساسي في دخول سوق العمل وأحد مرتكزات التميز في الدخول المكتسبة ، كما انه مرتبط بوظائف الدخل الثابت ، وإن أي برنامج تنمية لا ينطلق من البعد التعليمي يعد غير مقبول وفقاً لمقاييس التنمية البشرية المستدامة .

اعتمد الدليل الفرعي لميدان التعليم خمسة مؤشرات لتقدير معالم الحرمان في هذا الميدان ، هذه المؤشرات تمثل أربعة مجالات هي : متابعة الدراسة – المستوى التعليمي للبالغين – إمكانية الوصول للمدرسة – المستوى النوعي للمدرسة ، والمؤشرات المأخوذة تمثل الميادين (متابعة المدرسة - المستوى التعليمي للبالغين – الوقت المستغرق للوصول إلى المدرسة الابتدائية - الوقت المستغرق للوصول إلى المدرسة الثانوية (حيث يعطي لكل من المؤشرين الآخرين نصف الوزن) – مدى الرضا عن المدرسة ..)(14) .

وهنا سنأتي على عرض نتائج المسح عن هذه الميادين والمؤشرات مع تحليل النتائج تباعاً وفقاً لنتائج دليل الحرمان في ميدان التعليم .

تعد كربلاء خامس أكثر محافظات العراق حرماناً (15)، إذ تبلغ درجة الحرمان (44.4 %) وهي الدرجة التي تزيد عن المعدل الوطني بـ (12.6) نقطة مئوية فقط (جدول 2) .

إنَّ هذه النسبة العالية للحرمان في المحافظة تدل على وجود مشكلات تعليمية متراكمة وموروثة ، واللافت للنظر بالنسبة لمحافظة كربلاء أن هناك ارتباطاً قوياً في مستويات الحرمان بين دليل مستوى المعيشة العام ودليل ميدان التعليم ، حيث ان الفارق بين النسبتين (1) نقطة مئوية لصالح دليل المعيشة ، وهي الحالة التي تتميز بها كربلاء عن باقي محافظات العراق ، وهو مؤشر يدل على عمق حالة الحرمان لمدينة كربلاء في هذا الجانب ، حيث يؤشر ذلك غياب التأثير المتوقع للخصوصية الثقافية والدينية لمدينة كربلاء إلا أن سوء أحوال المعيشة بصورة عامة كما أظهره الدليل اتضح أثره الكبير على مؤشرات الحالة التعليمية .

ومن المؤشرات التعليمية الأخرى نسبة العوائل المحرومة حسب البيئة (ريف – حضر) إذ بلغت نسبة العوائل المحرومة في ريف كربلاء (68 %) وهي من أعلى النسب في العراق (16) ، ولعل سبب هذه النسبة المرتفعة يعود إلى تحيز التنمية لصالح الحضر وجملة العوامل الثقافية والاجتماعية التي تتلخص في الموقف السلبي من التعليم وخصوصاً تعليم الإناث ، يضاف إلى كل ذلك انخفاض مستوى المعيشة في الريف الكربلائي بشكل عام (جدول 2) .

أما في الحضر فقد بلغت نسبة الحرمان في حضر محفظة كربلاء (36.4 %) وهي النسبة التي تفوق المعدل الوطني بـ (13.9) نقطة مئوية (جدول رقم 2) ، كما أنها النسبة الأكبر من بين محافظات العراق ، وهذا ما يعكس الآثار السلبية لسياسات التهميش التنموي الذي عانت منه المدينة (17) .

وفي أدناه تحليل لنتائج مؤشرات ميدان التعليم الخمسة بعد استعراض وتحليل النتائج العامة للدليل .

1. مؤشر متابعة الدراسة :

وهو المؤشر الذي يقيس عدد الذين تقع أعمارهم بين (6 – 15) سنة ولا يتابع الدراسة الابتدائية ولم ينه الدراسة الابتدائية ، ووفقاً لهذا المؤشر بلغت نسبة الأسر المحرومة في المحافظة على مستوى الحضر (26.6 %) ، بينما سجل الريف نسبة حرمان (35 %) تقريباً (جدول 2) ، ولعله يعود الفارق بين الحضر والريف إلى عدة أسباب منها : القدرة الاقتصادية ، ومستوى الخدمات التي يقدمها القطاع التعليمي في الحضر مقارنة عنها في الريف ، فضلاً عن إن الطموحات الفردية والوعي

بأهمية المدرسة دائماً تكون في الحضر أكبر منه في الريف ، كما يشكل عامل بعد المدرسة عن موقع السكن عاملاً مهماً في رفع تكلفة الدراسة وبلحاظ المستوى الاقتصادي للأسرة الريفية عنه في الحضر يكون اتجاه تأثير هذا العامل واضحاً ، وهذا ما سيتضح من خلال العلاقة بين نتائج مؤشر الوقت المستغرق للوصول إلى المدرسة مع مؤشر وضع ألأسرة الاقتصادي .

2. المستوى التعليمي للبالغين :

ويقاس هذا المؤشر بعدد البالغين الذين أكملوا الدراسة الابتدائية أو مرحلة أعلى ، وفي كربلاء أظهر هذا المؤشر أعلى نسبة حرمان على مستوى الحضر بين مؤشرات التعليم الأخرى إذ بلغت النسبة (49.2 %) وهي أعلى من المعدل الوطني البالغ (41.5 %) وبفارق (7.7) نقطة مئوية ، فيما بلغت نسبة الحرمان في هذا المؤشر على مستوى الريف (65.7 %) وهي تقل عن المعدل الوطني البالغ (67.9 %) (جدول2).

وفي قراءة أولية لهذه النتائج يظهر العجز المتراكم للنظام التعليمي مع عدم إغفال العوامل الأخرى التي سبقت ألإشارة إليها في الفقرة السابقة .

3. مؤشر الوقت المستغرق للوصول إلى المدرسة الابتدائية :

يقدر هذا المؤشر بمعيار (15) دقيقة كوقت معياري للوصول إلى المدرسة الابتدائية .

سجل هذا المؤشر فروقاً واضحة بين الحضر والريف ، إذ بلغت نسبة الحرمان في الحضر (24.4 %) فيما بلغت في الريف (51.6 %) وكلاهما تفوقان المعدل الوطني البالغ (19.1 %) للحضر و (42.1 %) للريف ، كما إن نسبة الحرمان للحضر والريف في المحافظة بلغت (31.3 %) (جدول 2) .

وعموماً يلاحظ من النسب أن وضع الحضر في المحافظة أفضل بكثير من الريف ، وتفسر هذه الفوارق بعوامل عديدة من أهمها : إن تركز عدد الوحدات السكنية في الكيلومتر المربع الواحد في الريف أقل بكثير عنه في الحضر مما يجعل الوصول إلى المدرسة في الريف أصعب بكثير عما هو عليه في الحضر ، ويضاف إلى ذلك قلة عدد المدارس في الريف يضطر الطلبة إلى قطع مسافات بعيدة للوصول إلى المدرسة .

4. مؤشر الوقت المستغرق للوصول إلى المدرسة الثانوية :

ويعتمد هذا المؤشر معيار (20) دقيقة كوقت قياسي للوصول إلى المدرسة الثانوية .

أظهر هذا المؤشر نتائج متباينة على مستوى البيئة (حضر وريف) ، إذ بلغت نسبة الحرمان في الحضر (28.6 %) فيما بلغت نسبة الريف (67.5 %) ، وتعد الأخيرة النسبة الأعلى على مستوى مؤشرات دليل التعليم على مستوى الريف ، ويعزى سبب ارتفاع هذه النسبة إلى قلة المدارس الثانوية في الريف مما يجعل الطلبة يقصدون مدارس بعيدة عن مواقع سكناهم .

وعند مقارنة النسب مع المعدل الوطني نجد أن كلا النسبتين تفوقان المعدل الوطني المقابل لكل منهما ، إذ بلغت نسبة الحرمان على المستوى الوطني للحضر (24.8 %) وهي تقل عن نسبة المحافظة بـ (3.8) نقطة مئوية ، في حين يبلغ المعدل الوطني للريف (64 %) وهو يقل عن نسبة المحافظة بـ (3.5) نقطة مئوية ، أي أن المشكلة في المحافظة أعمق مما هو عليه في المستوى الوطني (جدول 2).

5. مؤشر مدى الرضا عن المدرسة :

وهو من المؤشرات النوعية ويقاس بإجابة محددة هي (غير راض إلى حد ما / غير راض مطلقاً) .

سجل هذا المؤشر نسبة حرمان مقدارها (29.4 %) للحضر ، و (45 %) للريف ، و (33.5 %) للحضر والريف فيما كان المعدل الوطني للحضر (11.6 %) وللريف (39.4 %) وللحضر والريف (17.2 %) (جدول2) ، ويدل الفارق في النسب بين الحضر والريف إلى أن نسبة عدم الرضا في الريف أكبر بكثير منها في المدينة مما يعكس انخفاض مستوى التنظيم والإدارة والتسهيلات التي يقدمها النظام التعليمي في الريف مقارنة بالمدينة .

كما إن ابتعاد النسب في كربلاء عن المعدل الوطني يعد مؤشراً على انخفاض مستوى أداء النظام التعليمي في كربلاء مقارنة مع حالته على المستوى الوطني ككل .

إنَّ هذه النتائج تشير إلى ضرورة الوقفة الجادة لدراسة أسباب الخلل والنقص والإخفاق في نوع التسهيلات والخدمات التي تقدمها المدرسة في الريف والحضر في المحافظة .

ب) ميدان الصحـــة :

شهد نصيب الفرد من الرعاية الصحية تدهوراً كبيراً منذ عقد التسعينات الذي انخفض فيه الإنفاق على قطاع الصحة إلى 90 % ، وهو ما تسبب في انحدار في جميع المؤشرات الصحية ، فضلاً عن هجرة أعداد كبيرة من الكفاءات في هذا القطاع .

إن هذا الواقع يبرز بشكل أشد في المنطقة الجنوبية كما تظهر ذلك مؤشرات دليل ميدان الصحة ، إذ إن واقع المؤشرات الصحية لمحافظات هذه المنطقة يشابه إلى حد كبير حال البلدان ألأقل نمواً(18) .

كما إن النظام الصحي في عموم العراق ما زالت سمته الغالبة أنه مبني على أساس الطب العلاجي والمستشفيات مع إهمال التركيز على التنمية الصحية المستدامة والرعاية الصحية ألأولية ، وأدى التركيز على الطب العلاجي إلى إهمال عوامل الخطورة للأمراض المزمنة التي تتعرض لها مجموعات واسعة من السكان .

وفي نظرة لواقع النظام الصحي والمؤسسات الصحية في محافظة كربلاء المقدسة نجد أن عدد المستشفيات الحكومية فيها نحو (6) مستشفيات بالإضافة إلى مستشفى أهلي واحد ، أما عدد المؤسسات الصحية ألأخرى فقد بلغت (41) مؤسسة يساندها (14) عيادة طبية شعبية ، وتبلغ الطاقة الاستيعابية للمستشفيات الحكومية (839) سرير ، وهي تشكل (2.9) من مجموع الأسرَّة في العراق ويضاف إليها (20) سريراً في المستشفيات الأهليَّة وبذلك يكون مجموع الأسرَّة (859) سريراً ، كما بلغ عدد ألأطباء العاملين في المستشفيات والمؤسسات الصحية (547) طبيباً بمعدل (1431) شخص للطبيب الواحد يشكل الأطباء الاختصاصيون نسبة (23.8 %) حيث بلغ عددهم (130) طبيباً ، كما بلغ عدد أطباء الأسنان (102) والصيادلة (118) أما بالنسبة لذوي المهن الصحية المساعدة فقد بلغ عددهم (2840) منتسباً (19).

وبعد هذا الاستعراض لمؤشرات إمكانات وقدرات المؤسسات الصحية في المحافظة نعرض لنتائج تحليل مؤشرات دليل ميدان الصحة ومؤشراته في المدينة .

بلغت نسبة الحرمان لميدان الصحة في محافظة كربلاء (19.4 %) للحضر والريف ، وبفارق (1.3) نقطة مئوية عن المعدل الوطني البالغ (20.7 %) (جدول 2) ، إذ جاء تسلسل المحافظة في المرتبة السابعة في الترتيب التصاعدي لنسب الحرمان في دليل الصحة يقابله وقوع المدينة في المرتبة الثالثة عشر في دليل مستوى المعيشة العام وفق الترتيب التصاعدي لنسب الحرمان (19) ، ودلالة ذلك أن مساهمة قطاع الصحة في هذه النسبة هي أقل من بعض القطاعات في الدليل ، وفي تقدير عدد الأفراد المحرومين في المحافظة من الخدمات الصحية الأساسية وحسب حجم السكان للمدينة نجد أن عدد الأفراد المحرومين (163) ألف نسمة وهو ما يقابل (33.3 %) من حجم السكان في المحافظة ، وهذه النسبة هي ثاني أعلى نسبة في العراق بعد محافظة السليمانية التي تبلغ فيها نسبة الحرمان (34.3 %)(20) ، كما إن هذه النسبة هي أكبر من المعدل الوطني مأخوذه كنسبة مئوية البالغ (24.9 %) وبفارق (11.4) نقطة مئوية (جدول2) .

وهذه النتائج تؤكد أن انخفاض نسبة الحرمان في المحافظة عن مثيلتها على المستوى الوطني لا يدل على تحسين في مستوى الخدمات الصحية في المدينة وذلك ما تظهره نسبة الأفراد المحرومين من الخدمات الأساسية من حجم السكان وهي ثاني أكبر نسبة في العراق كما أسلفنا ، ويؤيد هذا الاستنتاج عدة قرائن منها أن جميع مؤشرات دليل ميدان الصحة هي أكبر من المعدل الوطني المقابل لها باستثناء مؤشر الوقت المستغرق للوصول إلى مستشفى عام ويعود انخفاض نسبة الحرمان في هذا المؤشر إلى عامل الاكتضاض السكاني في محافظة كربلاء وهي من المشاكل السكانية المستحكمة إضافة إلى عامل صغر المدينة النسبي مقارنة مع محافظات العراق .

وعند النظر إلى النتائج على مستوى البيئة نجد أن نسبة الحرمان في ميدان الصحة في الريف هي ضعف نسبة الحرمان في الحضر تقريباً ، حيث بلغت النسبة للريف (35.6 %) يقابلها (15.21 %) (جدول 2)، وعند العودة إلى مؤشرات الدليل يظهر أن سبب هذا الفارق الكبير هو ارتفاع حجم الفارق في ثلاث مؤشرات هي : مؤشر الوقت المستغرق للوصول إلى مستشفى عام الذي بلغ (10 %) للحضر يقابلها (61.3 %) للريف ، ومؤشر الوقت المستغرق للوصول إلى مركز صحي حيث بلغ (33.8 %) للحضر يقابلها(71.3 %) للريف ، والمؤشر الثالث مدى الرضا عن الخدمات الصحية الذي بلغ (36.6 %) للحضر يقابلها (63,3 %) للريف في حين كانت الفوارق قليلة نسبياً في المؤشرات الأخرى (جدول 3) .

إذن معظم الفوارق بين الحضر والريف هي ظاهرية حيث من الطبيعي أن ترتفع نسبة الحرمان في مؤشرات المسافة في الريف مقارنة بالمدينة نتيجة طبيعة التوزيع المكاني للوحدات السكنية والصحية في حين يعود جزء من النسبة في الفارق إلى مؤشر حقيقي وهو مؤشر مدى الرضا عن الخدمات الصحية الذي أظهر انخفاض كفاءة أداء المؤسسات الصحية في الريف مقارنة بالحضر .

وتعد نتائج مؤشرات الدليل في المحافظة ضمن المجموعة الأعلى على مستوى العراق ، وذلك واضح من مقارنة هذه النتائج مع المعدل الوطني ومع أقل المحافظات حرماناً حيث تزيد نتائج جميع المؤشرات عن المعدل الوطني وبفوارق متباينة بالمقارنة مع أقل المحافظات حرماناً .

وفي أدناه استعراض لمفاهيم هذه المؤشرات ونتائجها على مستوى المحافظة مع وقفة تحليلية أمام نتائج كل مؤشر حيث يقاس دليل هذا الميدان لسبعة مؤشرات تمثل خمسة مجالات لميدان الصحة هي :(21)

(1) الأمراض المزمنة والمشاكل الصحية :

ويمثله مؤشر عدد أفراد الأسرة الذين يعانون من مرض عضوي مزمن أو مشاكل صحية بسبب الإصابات أو الإعاقة أو السن ، وتعد الأسرة محرومة إذا كان أكثر من فرد واحد فيها يعاني من مرض مزمن أو مشاكل صحية في هذا المؤشر نجد أن المحافظة سجلت نسبة حرمان (13.4 %) (جدول 2) وهي نسبة عالية مقارنة بالمعدل الوطني وهي تمثل مؤشراً مهماً أمام برامج التنمية البشرية المستدامة .

(2) الحالة التغذوية للأطفال :

وبالنسبة للمؤشرين يعد الطفل يعاني من سوء التغذية والتقزم اذا كان قياسة يقل عن انحرافين معياريين عن الوسيط , في حين اذا كان قياسه يزيد عن انحرافين معياريين عن الوسيط فيعد الطفل يعاني من ارتفاع الوزن (فرط تغذيه) والطول المفرط ويعطى كل واحد من المؤشرين نصف الوزن .

في هذا المؤشر كانت نسبة الحرمان (9.9%) (جدول 3) وهي النسبة التي تزيد عن أقل المحافظات حرماناً بفارق (4.2) نقطة مئوية وهي محافظة كركوك (22) وفي مؤشر (التقزم) يرتفع الفارق عن المؤشر السابق إلى (9.9) نقطة مئوية عن أقل المحافظات حرماناً وهي السليمانية وهو ما يعكس الآثار المتراكمة للفقر التي تتمظهر في مشاكل نمو الأطفال وهو ما يعكس تجذر الظاهرة .

(3) الرعاية الصحية أثناء الحمل :

ويمثله مؤشر الاستشارة حول الرعاية الصحية أثناء آخر حمل حيث تعد المرأة الحامل محرومة من الرعاية الصحية إذا لم تستشر طبيباً أو ممرضة خلال مدة الحمل ، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة وفق الرؤية المكتملة للتنمية البشرية المستدامة ، لذا تعد نسبة الحرمان في المحافظة البالغة (15.6%) (جدول 3) والتي تزيد عن أقل المحافظات حرماناً وهي محافظة الأنبا ر بفارق (11.2) نقطة مئوية وهذه النتيجة ذات دلالة كبيرة على تراجع أهم المجالات التي تتضمنها استراتيجيات التمكين .

(4) إمكانية الوصول إلى المؤسسات الصحية :

ويمثل بمؤشرين وهما الوقت المستغرق للوصول إلى مستشفى عام ويقاس بـ (40) دقيقة معياراً للحرمان ، والمؤشر الثاني الوقت المستغرق للوصول إلى المركز الصحي الأولي أو الطبيب ، ويقاس بـ (20) دقيقة معياراً للحرمان ، ويعطى كل منهما نصف الوزن .

(5) المستوى النوعي للخدمات الصحية :

ويقاس بمدى الرضا عن الخدمات الصحية المقدمة ، وتشير نسبة الحرمان في هذا المؤشر البالغة (43.2 %) (جدول 3) إلى الحالة النوعية للخدمات التي يقدمها النظام الصحي في المحافظة وعجزه المتراكم عن تلبية الحاجة البشرية إلى الخدمة الصحية الضرورية وهو ما يدعو إلى النهوض بالمستوى النوعي عبر التوفر على متطلبات الخدمة الصحية .

جـ) البنى التحتيــة :

تعد خدمات مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي من أهم متطلبات الحفاظ على حياة الفرد وديمومتها فضلاً عن إن نهوض قطاع البنى التحتية المتضمن لهذه الخدمات سيساهم في تنمية المجتمع في كافة جوانبه وتحسين البيئة وهو من أهم المقاييس لمستوى التطور الاجتماعي والصحي للمجتمعات .

وفي العراق تضطلع الدولة بمسؤولية تلبية هذه الخدمات إلا أن ظروف البلد في العقود الماضية أفرزت واقعاً خدمياً متخلفاً حيث يعاني معظم العراقيين من عدم إمكانية الانتفاع من هذه الخدمات الأساسية الضرورية أو من محدودية هذه الخدمات ومن ثمَّ يضطرون إلى اللجوء إلى بدائل عالية الكلفة تستنزف قدراً كبيراً من دخولهم المنخفضة .

إن قطاع البنى التحتية القطاع الأكثر حيوية في التنمية الاقتصادية المستدامة ، فخدمات القطاع تمثل ضرورة لجميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والصحية كما تمثل خدماته أحد أهم الحقوق الإنسانية إلحاحاً فضلاً عن ارتباطه بالبيئة واستثمار مواردها وتجديدها وحل مشكلات التلوث فيها(23) .

في ضوء ذلك تم اختيار هذا القطاع كأحد ميادين دليل مستوى المعيشة واختيرت لتمثيله سبعة مؤشرات تمثل ثلاثة مجالات هي الماء والكهرباء والصرف الصحي والنفايات .

أظهرت نتائج الدليل أنَّ عدد الأفراد المحرومين في كربلاء المقدسة (586) ألف فرد ، حيث شكلت نسبة الأسر المحرومة (75 %) من إجمالي عدد الأسر في المحافظة (24) ، ويأتي ترتيب المحافظة في المرتبة السادسة من بين أعلى المحافظات حرماناً (الترتيب التنازلي) في حين كان المعدل الوطني لنسبة الأسر المحرومة (58 %) أي أن نسبة المحافظة تجاوزت المعدل الوطني بـ (17) نقطة مئوية (جدول 2) .

إن هذه النتائج تعبر عن درجة عالية من الحرمان في المحافظة، وهذه النتائج عند النظر إليها مع الأخذ بنظر الاعتبار الحجم الصغير نسبياً للمحافظة قياساً بالعديد من المحافظات وعندما يضاف إلى ذلك أهمية هذه المدينة السياحية تتعاظم قيمة خطورة نسبة الحرمان التي سجلتها المدينة في ميدان البنى التحتية .

وفي أدناه عرض وتحليل لنتائج هذه المؤشرات في هذا الميدان :

(1) المـــاء :

ويمثل هذه المؤشر ثلاثة مؤشرات هي : توفر المصدر الرئيس لمياه الشرب ، توفر مياه الشرب ، مدى الرضا عن نوعية المياه . وكانت نتائج هذه المؤشرات الثلاثة كالآتي :

أ. المصدر الرئيس لمياه الشرب :

وتعد الأسرة فيه محرومة إذا لم تكن متصلة بالشبكة ، وقد أظهرت النتائج أن نسبة الحرمان في المحافظة (22.7 %) وهي أقل من المعدل الوطني البالغ (31.8 %) وبفارق (9.1) نقطة مئوية ، وعلى الرغم من انخفاض النسبة عن المعدل الوطني إلا أن أهمية المؤشر تدلك على أن ربع سكان المحافظة مصدر مياه الشرب عندهم غير مؤمن من مصدر منتظم مما يعكس درجة الإلحاح العالي لهذه المشكلة ، وعند النظر إلى نسبة الحرمان على مستوى البيئة فإن الفوارق كبيرة بين الريف والحضر ، حيث بلغت نسبة الحرمان للريف (61.5 %) يقابلها (9.4 %) للحضر ، هذه النتائج تضع هذه المشكلة على المرتبة ألأولى لأولويات التنمية المستدامة في الريف (انظر2) .

ب . توفر مياه الشرب :

وفيه تعد الأسرة محرومة إذا كانت الشبكة تعاني من مشاكل يومية أو أسبوعية . في هذا المؤشر بلغت نسبة الحرمان في المحافظة (46.8 %)(جدول2) أي ان نصف الأسر في المحافظة تقريباً تعاني من عدم توفر مياه الشرب بشكل مؤمن ومنتظم ، ويعود سبب ذلك إلى عوامل منها تقادم ألأجهزة والمعدات والمكائن والآلات وتقادم الشبكة إضافة إلى الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي .

ج. مدى الرضا عن نوعية المياه :

بلغت نسبة الحرمان في هذا المؤشر (51.7 %) في حين بلغ المعدل الوطني (48.9 %) . إن هذه النسبة تعني أن نصف محطات تصفية المياه هي لا تنتج مياه معالجة لذلك هي بحاجة إلى معالجة للمشاكل الفنية والتشغيلية التي تتسبب في ذلك ، ومن الجدير بالذكر أن هذا المؤشر بالإضافة إلى المؤشرين السابقين تآلف المؤشرات الثلاثة مؤشر خدمة المياه وهي بتعبير تقارير التنمية البشرية تمثل حق المياه المأمونة التي تشهد عملية توفرها في المحافظة تعثراً ملحوظاً ، وبالأخص عند النظر إلى النتائج على مستوى البيئة حيث نجد أن نسبة الحرمان في الريف (73.2 %) يقابلها (44.3%) (انظر2) للحضر وهذا التفاوت والارتفاع في النسب ينبئ عن تفاقم المشكلة وتجذرها .

(2) الكهربـــاء :

ويمثله مؤشران هما : مصدر الكهرباء ، واستقرار الكهرباء ، وتعد الأسرة محرومة بالنسبة إلى المؤشر الأول إذا كانت غير موصلة بالشبكة ، فيما تعد الأسرة محرومة بالنسبة إلى المؤشر الثاني إذا كان استلامها للطاقة يعاني من انقطاع يومي أو أسبوعي .

بالنسبة إلى المؤشر الأول كانت نسبة الحرمان هي الأقل من بين كافة المؤشرات حيث بلغت (2.5 %) وهي سابع أقل نسبة في العراق (بالترتيب التصاعدي) وهي أقل من المعدل الوطني البالغ (3.5 %) وعند النظر إلى النتائج على مستوى البيئة نجد أن النسبة في الريف تعادل ضعفي النسبة في الحضر حيث بلغت (4.1 %) للريف و (1.9 %) للحضر ، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسب إلا أن أهمية الكهرباء في حياة الأسرة تجعل هذه النسب جديرة بالاهتمام (انظر جدول2) .

أما المؤشر الثاني والمتعلق باستقرار الطاقة الكهربائية فعلى الرغم من أن جميع المحافظات تعاني من انقطاع التيار الكهربائي إلا أن نسبة الحرمان تتفاوت بشكل ملحوظ حيث ان هناك (9) محافظات فقط من ضمنها محافظة كربلاء تجاوزت فيها نسبة الحرمان المعدل الوطني البالغ (84.5 %) إذ بلغت نسبة الحرمان في المحافظة (91.2 %) (جدول 3) وهو ما يصنف المحافظة ضمن المحافظات الأشد حرماناً من الكهرباء ، وتعد هذه النسبة من أهم العوامل التي تعرقل التنمية الاقتصادية في المدينة.

(3) الصرف الصحي والنفايات :

ويمثل هذا القطاع مؤشران هما : وسيلة الصرف الصحي ، والمؤشر الثاني هو وسيلة التخلص من النفايات .

بلغت نسبة الحرمان في مؤشر وسيلة الصرف الصحي (39.1 %) (جدول 2) وهي تاسع أعلى نسبة في العراق حيث تعتمد معظم مساكن المدينة أسلوب (خزان مياه الصرف الصحي) بدلاً من الاتصال بالشبكة العامة غير المتوفرة لأغلب أحياء المدينة ، والمتوفر منها يعاني من مشاكل كبيرة تعيق الشبكة عن العمل ، وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني (وسيلة التخلص من النفايات) فقد كانت

النتائج مثيرة للاستغراب حيث سجلت المحافظة أعلى نسبة في العراق على الإطلاق إذ بلغت نسبة الحرمان (98 %)(جدول2) وهي نسبة عالية بذاتها ، وهذا النتائج المستغربة بالنسبة إلى محافظةذات أهمية سياحية مثل كربلاء المقدسة ، وما يفسر هذه النتائج تردي مستوى أداء الدوائر المعنية نتيجة قلة التخصيصات وتقادم الآليات والمكائن المستخدمة في عملية رفع النفايات إضافة إلى قلة أعداد الملاك الوظيفي في الدوائر المعنية ، ويضاف إلى كل ذلك انخفاض مستوى الوعي البيئي للأسرة .

د) ميدان السكن :

إن توفر السكن الملائم لكل أسرة وفرد في المجتمع من أهم حقوق الإنسان ومن أكثر الحاجات إلحاحاً وإن تلبية هذه الحاجة هي مسؤولية تقع على عاتق المجتمع في كافة تمظهراته المؤسسية من الدولة المؤسسة الأم إلى آخر تنظيم في المجتمع ، والمسكن اللائق هو ما يجب تأمينه وعند الحد المتعارف عليه اجتماعياً من حيث مواصفات المسكن نفسه والبيئة المحيطة كما ان المسكن اللائق هو المكان الذي يتوفر فيه الأمان واحترام الخصوصية الشخصية للأسرة وأفرادها فضلاً عن أهمية المنزل كمكان للعمل والإنتاج(25) .

وفي العراق تعد مشاكل السكن من أكثر التحديات التي يواجهها المجتمع ، فقد تدهورت نوعية ألإسكان بسبب النمو السكاني والاكتضاض والصيانة المحدودة وانخفاض التسهيلات الائتمانية لقروض قطاع ألإسكان الذي كانت تقوده الدولة والذي شهد تراجعاً كبيراً بسبب الحروب والعقوبات(26) .

في محافظة كربلاء تظهر المشكلة السكانية بشكل أوضح من بعض المحافظات بسبب كون المحافظة بطبيعتها جاذبة للسكان لمكانتها الدينية وقربها من العاصمة ولوجود النشاط السياحي الذي يعد قطاعاً مستوعباً للعمالة غير الماهرة .

في قراءة عامة لنتائج مؤشرات دليل ميدان السكن على مستوى المحافظة كما يظهر في (الجدول 3)نجد أن نسبة الحرمان في المدينة بلغت (27.7 %) وهي رابع أعلى نسبة في العراق كما انها تفوق المعدل الوطني بـ (7.6) نقطة مئوية وعند مقارنة النسبة بمثيلتها لأقل المحافظات حرماناً وكذلك لأكثرها حرماناً نجد أنها أقرب إلى المحافظة الأكثر حرماناً وهي محافظة القادسية التي بلغت فيها نسبة الحرمان (39.7 %) في حين بلغت النسبة في المحافظة ألأقل حرماناً وهي محافظة الأنبار (7%) تقريباً (27) .

إن هذه النتائج تشير إلى عمق مشكلة ألإسكان في المحافظة ، يضاف إليها مؤشر عدد ألأفراد المحرومين من حاجة السكن البالغ عددهم في المدينة (236) ألف فرد ، إذ تشكل نسبة الأسر المحرومة (27.7 %) من إجمالي عدد الأسر في المدينة أي ان المدينة بحاجة إلى (34000) وحدة سكنية لمعالجة مشكلة السكن فيها بشكل تام (28) .

وعند النظر إلى النتائج على مستوى البيئة نجد أن نسبة الحرمان في الريف تبلغ (40.6 %) يقابلها (23.3 %) للحضر (جدول 2) وهو تباين كبير يقف وراءه عوامل عدة من أهمها السياسة الإسكانية للدولة في المراحل المنصرمة التي تركز على دعم الإسكان في الحضر ، فبرنامج الدولة التمكيني لبناء المساكن شمل المناطق الحضرية دون الريفية .

وفي أدناه عرض وتحليل لنتائج مؤشرات الدليل على مستوى المحافظة وهي خمسة مؤشرات تمثل خمسة مجالات على النحو الآتي :

(1) المادة الإنشائية للمسكن :

وتعد الأسرة محرومة إذا لم تكن مادة بناء السقف أضلعاً حديدية أو خرسانة ، في هذا المؤشر احتلت محافظة كربلاء ثالث أقل المحافظات حرماناً وهو ما يعكس النمط العمراني السائد في المدينة .

(2) الاكتضاض :

وتعد الأسرة محرومة إذا كان معدل الاشتغال أكثر من (2) فرد لكل الغرفة ، وسجل هذا المؤشر نسبة الحرمان الأعلى من بين المؤشرات في دليل الميدان إذ بلغت النسبة (49.7 %) (جدول 2) وهذه النتيجة تدل على ارتفاع نسبة الاكتضاض السكني في المدينة مع كل ما تؤدي إليه هذه الظاهرة من آثار اجتماعية ، ويضاف إلى ذلك أنه يلاحظ أن المحافظة هي ثالث أكثر محافظات البلد حرماناً (29)، و نسبة الحرمان فيها قد تجاوزت المعدل الوطني بفارق (10) نقطة مشوية .

(3) الطاقة المستخدمة ضمن السكن :

وتعد الأسرة محرومة إذا كان مصدر الطاقة هو النفط الأبيض أو أي نوع آخر متدنٍ من مصادر الطاقة . سجل هذا المؤشر نسبة حرمان بلغت (40.3 %) وهي خامس أعلى نسبة في البلد (30) ، كما إن نتائج هذا المؤشر على مستوى البيئة أظهرت تبايناً واضحاً حيث بلغت نسبة الحرمان في الريف (59.3 %) يقابلها (33.1 %) للحضر (جدول 2) .

(4) مواصفات أخرى للمسكن :

وتعد الأسرة محرومة إذا كانت غير راضية عن المواصفات الأساسية للمسكن مثل (المساحة ، الخصوصية ، التكلفة ، الضوضاء ، البيئة داخل المسكن) ، وسجل هذا المؤشر تجاوزاً للمعدل الوطني بواقع (3) نقطة مئوية تقريباً ، حيث بلغت نسبة

الحرمان في هذا المؤشر (39.4 %) وهي ثامن أعلى نسبة في العراق (31) ، وعند إضافة نتائج هذا المؤشر إلى مؤشر حصة الفرد من غرف المسكن يظهر لدينا مقدار النسبة المئوية المطلوبة لنمو الوحدات السكنية في المحافظة لتحسين أوضاع الراحة والخصوصية في المسكن .

(5) المكاره البيئية ضمن المسكن :

وتعد الأسرة محرومة إن وجد واحد أو أكثر من المكاره البيئية حول المسكن ، وفي هذا المؤشر بلغت نسبة الحرمان (22 %) وهي النسبة التي تقل عن المعدل الوطني بفارق (0.9) نقطة مئوية ، ومن أهم العوامل التي تتسبب في وجود هذه النسبة هو عدم وجود شبكة صرف صحي ، وكذلك تحلف أساليب الصرف الصحي وأساليب عزل الدواجن والماشية عن محيط المسكن في الريف .

هـ) ميدان محيط المسكن :

تمثل البيئة المحيطة بالمسكن واحدة من أهم المشكلات المعاصرة تتفاعل فيها العديد من المتغيرات ، هذه المشكلة الأطراف التي تساهم في وجودها هي ذاتها التي تتأثر بها ، وهو ما يميزها عن باقي الإشكاليات .

وفي العراق تدخلت أسباب عديدة في مقدمتها الحروب من إفراز حالة اللامعيارية البيئية ، وهي فقدان النظام الاجتماعي لقدرة التكيف ألإيجابي مع البيئة (بما في ذلك حسن استثمار الموارد وإيجاد التسهيلات)(32)، ومثال اللامعيارية البيئية هو قطع الأشجار واستخدامها كوقود ، وتراجع الوعي بأهمية البيئة وعلاقة الإنسان بها من التسخير إلى التدمير .

ان محيط المناطق السكنية في محافظة كربلاء وباقي المدن العراقية تكثر فيه الظواهر التي تشكل مكاره بيئية تناولها دليل ميدان محيط السكن عبر مؤشرات ستة لكي ترسم ملامح الحرمان في ميدان البيئة المحيطة بالمسكن ، وتشير حالات الحرمان منها إلى انتهاك لمعايير الخدمات المجتمعية مثل توفر الساحات والحدائق ومكاتب البريد ومراكز الشرطة والمراكز الصحية والطرق السالكة في محيط المسكن .

أظهرت النتائج العامة لدليل الميدان على مستوى المحافظة كما يظهر في (الجدول 3) نسبة حرمان بلغت (60.8 %) وهي تفوق المعدل الوطني بفارق (20) نقطة مئوية مما يفصح عن عمق المشاكل البيئية وان هناك حالة استنزاف لموارد البيئة وهدر كبير شهدته المراحل السابقة ، وفي تقدير لعدد المحرومين في المحافظة (480) ألف فرد مما يعكس الحجم الكبير من الموارد اللازمة للنهوض بهذا الميدان .

وفي قراءة للنتائج على مستوى البيئة أظهرت أن نسبة الحرمان في الريف (56.9 %) يقابلها (62.2 %) للحضر ، والنتائج تعكس حالة العجز في الخدمات وفقدان الأمن والأضرار البيئية التي شهدها الحضر (جدول 2) .

وفي أدناه عرض وتحليل لنتائج دليل ميدان محيط المسكن (انظر 2) :

(1) الطرق والمواصلات :

ويتضمن هذا المجال ثلاثة مؤشرات هي مدى الرضا عن المواصلات وحركة السير ، والمؤشر الثاني نوعية الطريق المؤدي إلى المسكن ، والمؤشر الثالث يتعلق بإمكانية وصول سيارة الإسعاف والإطفاء .

المؤشر ألأول سجل نسبة حرمان (38.7 %) وهي تفوق المعدل الوطني البالغ (30.5 %) مما يعكس حجم ألإشكاليات التي يعاني منها قطاع النقل في المدينة ، أما المؤشر الثاني المتعلق بنوعية الطريق المؤدي إلى المسكن فقد بلغت نسبة الحرمان في الريف (84 %) يقابلها (60 %) للحضر إذ تجاوزت نسبة الحرمان للحضر النسبة المقابلة على المستوى الوطني بفارق (29.6) نقطة مئوية .

أما المؤشر الثالث والمتضمن إمكانية وصول سيارة الإسعاف والإطفاء فقد أظهرت النتائج تبايناً كبيراً على مستوى البيئة إذ بلغت نسبة الحرمان في الريف (47.4 %) يقابلها (18.6 %) للحضر مما يعكس تراجعاً كبيراً في خدمات الإسعاف والإنقاذ للمناطق الريفية .

(2) توفر الدكاكين / السوق :

ويمثله مدى الرضا عن توفر الدكاكين / السوق وفي هذا المؤشر بلغت نسبة الحرمان (41.1 %) وهي نسبة مرتفعة نسبياً في مدينة تصنف على أنها مدينة سياحية .

(3) النظافة وعدم التلوث خارج المسكن :

ويمثله مدى الرضا عن النظافة وعدم التلوث ، بلغت نسبة الحرمان في هذا المؤشر (72 %) وهذه النسبة تعكس حجم التدهور البيئي في المدينة وتراجع خدمات البلدية والنظافة العامة .

(4) المكاره البيئية في محيط المسكن :

ويمثله مؤشر مركب من عدد من المكاره البيئية التي تعد الأسرة محرومة كلما كثر عدد المكاره في محيط السكن ، وفي هذا المؤشر بلغت نسبة الحرمان (61.1 %) وترجع النسبة إلى تراكم مياه المجاري ومخلفاتها نتيجة لأسباب عديدة في مقدمتها عدم توفر شبكات المجاري الثقيلة ومياه ألأمطار في معظم الأحياء بالإضافة إلى عدم قدرة محطات الصرف الصحي وكثرة انسداداتها .

(5) المواقع غير المرغوبة قرب المسكن :

ويمثله مؤشر مركب يعتمد على عدد المواقع غير المرغوبة قرب المسكن ، وتعد الأسرة محرومة إذا وجدت واحدة أو أكثر من هذه المواقع قرب المسكن .

في هذا المؤشر بلغت نسبة الحرمان (54.3 %) في حين بلغ المعدل الوطني (33.6 %) وهذا التباين يعكس حالة تردي الخدمات العامة في المدينة وانتشار مظاهر النفايات والبقع الآسنة والمياه الجوفية وتداخل المناطق الصناعية مع المناطق السكنية .

(6) الأمان الشخصي :

ويمثله مؤشران هما مدى الرضا عن ألامان بالنسبة إلى ألأطفال خارج المسكن ، والمؤشر الثاني هو إطلاق النار في محيط المسكن ، بالنسبة إلى المؤشر الأول بلغت نسبة الحرمان (46.5 %) وهي أعلى نسبة بعد مدينة بغداد ، أما المؤشر الثاني فقد سجل نسبة حرمان (84 %) للحضر يقابلها (56 %) للريف وهو ما يعكس الارتفاع نسبة عدم رضا الأفراد عن حالة الأمان الشخصي .

و) ميدان وضع الأسرة الاقتصادي :

عندما يعاد صياغة النظام الاقتصادي في بلد مثل العراق تراجعت فيه التنمية البشرية في مؤشراتها كافة إلى مستويات خطيرة لا بدَّ من التوفر على توصيف دقيق لآليات النظام الاقتصادي التي سيعتمدها في سياسته الاقتصادية الرامية إلى إزالة الحرمان في جميع مظاهره ذلك لأنَّ تنمية الرفاه الإنساني وإعادة توزيعه مهمة يتولاها النظام الاقتصادي بأكمله وخصوصاً عندما ننظر إلى أهداف ووسائل إزالة الحرمان بوصفها متغيرات في منظومة العلاقات التي هي النظام الاقتصادي (*).

ويعد انخفاض الدخل والبطالة وبعض المؤشرات الأخرى لميدان وضع الأسرة الاقتصادي من أهم مظاهر الحرمان المعبرة بشكل مباشر عن مستوى الرفاه العام ، وفي هذا الإطار عدة تقارير لتنمية الدخل البعد الأساسي في قياس التنمية البشرية ، ووفقاً لذلك اعتمد ميدان وضع الأسرة الاقتصادي متوسط الدخل وثمانية مؤشرات أخرى لقياس مستوى الحرمان في الميدان ، وهذه المؤشرات هي :

(1) العمل :

ويمثل هذا المجال ثلاثة مؤشرات :

أ. مدى الرضا عن توفر فرص العمل ، وتعد الأسرة محرومة إذا كانت غير راضية إلى حد ما أو غير راضية مطلقاً .

ب. وضع حالة العمل لأفراد الأسرة ، ويعد الفرد محروماً بموجب هذا المؤشر إذا تعذر عليه العمل لأنه فاقد الأصل في الحصول على العمل ، أو أنه عاطل أو هناك عوائق .

ج. معدل الإعالة ، وهو خارج قسمة حجم الأسرة على عدد العاملين فيها ، وتعد الأسرة محرومة إذا بلغ معدل الإعالة خمسة أو أكثر .

(2) الملكية :

ويمثل هذا المجال مؤشرات هي :

أ. عدد السلع المعمرة لدى الأسرة ، وهي ستة عشر سلعة مختارة ، وتعد الأسرة محرومة إذا قل عدد السلع المذكورة عن ثمانية .

ب. ملكية ألأصول : وهو مؤشر مركب من ثلاث حالات لتحديد هذه الملكية هي ملكية المسكن والسيارة والأصول المدرة للملكية .

(3) تأمين المتطلبات الحياتية :

وهو مؤشر مركب من ست متطلبات ، وتعد الأسرة محرومة إذا لم تستطع تأمين ثلاثة منها أو أكثر ، وهي أتعاب المنزل وأكناف الشتاء وأتعاب المنزل وقضاء أسبوع إجازة خارج المنزل ، وتغيير الأثاث القديم وشراء ثياب جديدة أو مستخدمة ، أكل لحم بكل أنواعه ثلاث مرات أسبوعياً .

(4) تقييم الأسرة لوضعها الاقتصادي الإجمالي :

وهو تقييم الأسرة لوضعها الاقتصادي ، وتعد الأسرة محرومة إذا كانت تعد نفسها من الفقراء .

بعد استعراض مفاهيم المؤشرات نستعرض نتائج مؤشرات دليل الميدان مع تحليلها فيما يتعلق بمحافظة كربلاء .

في نظرة أولى لنتائج مؤشرات هذا الميدان على مستوى المناطق الجغرافية نجد أن المنطقة الجنوبية التي تتضمن محافظة كربلاء بلغت فيها نسبة الحرمان (59.9 %) وهذه النسبة هي أعلى النسب على مستوى المناطق كما أنها تفوق المعدل الوطني بـ (4.8) نقطة مئوية في حين كانت المناطق الثلاثة جميعاً أقل من المعدل الوطني ، والملاحظ بالنسبة لهذا الميدان على الرغم من وجود هذا التباين في النتائج بين المناطق إلا أن نسبة التباين هي الأقل من بين الميادين التسعة(33) .

وهذا يؤكد على ضرورة تعميم برامج الحرمان في كل منطقة من المناطق الجغرافية في ضوء حزمتين من المعطيات هما معطيات الحالة (حالة الحرمان) ويقصد بها نسب توزيعه بين الميادين مع النظر إلى سلم ألأولويات بحسب الأهمية والأثر في تغير حالة الحرمان وفقاً لدرجة إلحاح الحاجة التي يشبعها الميدان .

أما الحزمة الثانية من المعطيات فهي المعلومات الأساسية لبرنامج الحرمان والتي تشمل تشكيلة الموارد الطبيعية بصفة عامة وموارد الأرض والمياه على نحو خاص تحديد حجم السكان في سن النشاط الاقتصادي لاختيار الفعاليات الاقتصادية التي يمكن استيعابهم فيها ، وكذلك تحديد الإمكانات الزراعية وحجم النشاط الصناعي وطبيعة توزيع التجمعات البشرية .

إن رسم خريطة فرص التنمية في المناطق يعتمد بشكل أساسي على اكتمال حلقات هذه المعطيات أعلاه .

وبعد هذه المقدمة عن وضع المنطقة الجنوبية نستعرض نتائج المؤشرات للمحافظة مع التوفر على تحليل ومقارنة لهذه المؤشرات .

جاء ترتيب محافظة كربلاء في المرتبة (12) في الترتيب التصاعدي لنسب الحرمان على مستوى المحافظات وفي المرتبة السابعة في الترتيب التنازلي ، إذ بلغت نسبة الحرمان (58.1 %) وهي النسبة التي تفوق المعدل الوطني بـ (3) نقطة مئوية كما أنها أكبر من نسبة الحرمان في أقل المحافظات حرماناً وهي كركوك بفارق قدره (16.7) نقطة مئوية وهو الفارق الأقل على مستوى الميادين بالمقارنة مع المحافظة الأقل حرماناً بعد قطاع الصحة الذي كان الفارق فيه (12) نقطة مئوية (34) .

إن هذه النتائج تشير إلى أن تخلف خطط التنمية المكانية هي وراء هذا التوزيع اللامتوازن لثمار التنمية ، ففي كربلاء شكلت نسبة الحرمان هذه نتيجة طبيعية لمحدودية الإمكانات الزراعية والصناعية في المدينة وكذلك يأتي جمود النشاط السياحي أحد أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع نسب الحرمان في ميدان وضع الأسرة الاقتصادي .

وعند التعبير عن مؤشرات الحرمان بدلالة العدد الفعلي للسكان في المحافظة ونسبة الأفراد المحرومين من هذا العدد نجد أن عدد الأفراد المحرومين في محافظة كربلاء هو (472) ألف فرد حيث بلغت نسبتهم 60 % من سكان المدينة ، وجاء ترتيب المدينة في المرتبة السادسة من بين أكثر المحافظات حرماناً (الترتيب التنازلي) كما بلغت حصة المحافظة من إجمالي المحرومين في العراق بـ (3.1 %) .

إن زيادة مستوى الحرمان في هذا الميدان ترتبط بتدني الدخل ، حيث تسود ظاهرة مستويات الدخول المتدنية في معظم القطاعات ، وكذلك ترتبط هذه النسبة بمعدلات البطالة العالية حيث بلغت نسبة البطالة في مدينة كربلاء (41.94 %) لعام 2005 (35) ، إن هذا الحال يحتم النظر في تبني السلطات المحلية في المدينة لإستراتيجية توليد فرص العمل الجديدة في ضوء إدراك معمق لاعادة الهيكلية لظاهرة البطالة في المدينة ، وهو من أهم المداخل لمعالجة ظاهرة الفقر وإزالة الحرمان .

وبعد هذا العرض والتحليل للنتائج العامة للدليل نعرض للنتائج التفصيلية للدليل عرضاً وتحليلاً ، وكالآتي :

(أ) متوسط دخل الفرد :

بلغ مستوى الحرمان لمتوسط دخل الفرد للحضر والريف (39.8 %) وهو يزيد عن المعدل الوطني بفارق قليل مقداره (0.2 %) في حين بلغت نسبة الحرمان للمؤشر على مستوى الحضر (39.4 %) يقابلها (41. %) للريف ، حيث فاقت نسبة الحرمان في الحضر المعدل الوطني للحضر بـ (2.3) نقطة مئوية ، في حين كانت نسبة الحرمان في الريف أقل من المعدل الوطني للريف بـ (8.8) نقطة مئوية . ، وهي نسبة عالية تعبر عن عمق مشاكل تدني الدخل والبطالة في المدينة ، الواقع الذي أفرزته توجيهات عملية التنمية في العقود السابقة والظروف المختلفة التي مرت بها المحافظة إبان العقود الثلاثة المنصرمة والتي خلقت واقعاً اقتصادياً متخلفاً .

(ب) إمكانية الحصول على (100) ألف دينار خلال أسبوع :

في هذا المؤشر يلاحظ التباين بين الريف والحضر ، حيث بلغت نسبة الحرمان في الحضر (37.4 %) يقابلها (24.7 %) في الريف ، ولعله يعود هذا الفارق إلى مرونة تحويل بعض الثروات إلى دخل في الريف إذ بإمكان المواطن الريفي أن يبيع بعض الماشية أو الحيوانات الداجنة أو مخزونه من الحبوب والأسمدة لتغطية النفقات الطارئة ، كما يشير تقارب نسبة الحرمان في هذا المؤشر مع المؤشر السابق بالنسبة إلى الحضر إلى أن معظم الأسر يعتمد بشكل أساسي على دخلها الجاري في تأمين مصروفات الطوارئ مما يعني أن نسبة الحرمان سترتفع إلى معدلات كبيرة في ألأشهر التي توجد فيها حالات طوارئ ، وهو الاستنتاج الذي يشكل مؤشراً إضافياً ينذر بأن هذه النسبة من الأسر مهددة بالارتفاع المضاهي لدرجة حرمانها في هذا الميدان .

(ج) مدى الرضا عن توفر العمل وفرص العمل :

يلاحظ الارتفاع الكبير في المؤشر بالمقارنة مع بقية المؤشرات ، إذ تبلغ نسبة الحرمان (70.7 %) في الريف والحضر يقابلها (68.3 %) للحضر و (78 %) للريف ، نتائج هذا المؤشر تشير إلى أن معظم السكان في المدينة يعدون أن موقع مساكنهم هو السبب في عدم توفر فرص العمل الملائمة ، وهي إحدى الحقائق التي تعكس الخلل في التصميم ألأساسي للمدينة من الناحية الاقتصادية ، كما تقلل العلاقة المكانية بين الطلب على العمل وعرض العمل في المدينة ، ووفقاً لذلك جاءت نسبة الحرمان مرتفعة في الريف .

(د) وضع حالة العمل لأفراد الأسرة :

تعد نسب الحرمان في هذا المؤشر منخفضة بالمقارنة مع بقية المؤشرات ، ولا يلاحظ وجود تباين كبير في نسبتها بين الريف والمدينة ، إذ تبلغ نسبة الحرمان في الحضر (7.8 %) في حين بلغت في الريف (5.6 %) أما بالنسبة إلى الحضر والريف فقد بلغت (7.2 %) . إن انخفاض نسبة الحرمان لهذا المؤشر يشير إلى انخفاض عدد الأفراد الذين يعيشون حالة إحباط من الحصول على عمل نتيجة مختلف العوائق التي تحول دون ذلك ، إلا أن صغر القيمة المطلقة لهذه النتائج لا يدل على مؤشر إيجابي ذلك لأن وجود نسبة (7.2 %) من الأسر يعيش أفرادها بحالة إحباط أو يأس يعد مؤشراً في غاية الأهمية والخطورة .

(هـ) معدل الإعالة :

وهو من المؤشرات المهمة ذلك لأنه يعكس أحد أهم الظواهر الاجتماعية أثراً على الحالة المعاشية للأسرة ، وفي كربلاء سجلت نسبة الحرمان في هذا المؤشر تقارباً مع المعدل الوطني حيث بلغت نسبة الحرمان للحضر والريف (55.7 %) في حين بلغ المعدل الوطني (53.7 %) ، وتعد كربلاء من المحافظات القليلة في العراق التي سجلت نسبة الحرمان في هذا المؤشر فيها ارتفاعاً في الحضر عما هو الحال في الريف ، في حين تشهد معظم المحافظات تقارباً في هذه النسبة بين الريف والحضر ، ويعود ذلك إلى توفر فرص العمل غير الماهر في الريف أكثر من المدينة كذلك تعد سيادة نمط العمل العائلي في الميدان الزراعي أحد أهم ألأسباب وراء هذا التفاوت .

إن ارتفاع معدلات الإعالة من شأنه أن يقلل من الأثر الإيجابي لارتفاع الدخول نتيجة التحولات أو تحسن الوضع الاقتصادي.

(و) عدد السلع المعمرة :

تزيد نسبة الحرمان في هذا المؤشر في الريف عن الحضر بفارق (10) نقطة مئوية ، حيث بلغت نسبة الحرمان (60.3 ، و 70.3 %) للحضر والريف على التوالي ويعود هذا الفارق إلى التباين في مستويات الدخل ونمط الإنفاق بين الحضر والريف .

(ز) ملكية الأصول :

سجل هذا المؤشر انخفاضاً في الريف عن الحضر ، حيث بلغت نسبة الحرمان في الريف (8 %) في حين بلغت في الحضر (25.3 %) ويعود ذلك إلى أن قيمة الأرض السكنية في الريف أقل من الحضر كما أن نمط البناء ونوعية البناء وعوامل الأرض أسباب أخرى وراء هذا التباين ، وعند المقارنة بين نتائج المؤشر والمعدل الوطني للريف والحضر نجد أن هناك تقارباً بين نسبة الحرمان في المحافظة مع المعدل الوطني حيث بلغت نسبة الحرمان في الحضر والريف (20.9 %) في حين بلغ المعدل الوطني (18.7 %) . إن ارتفاع نسبة الحرمان في المحافظة يعود إلى ارتفاع أسعار العقارات في المدينة في البيئة الحضرية وذلك لكونها من المحافظات الجاذبة للسكان نتيجة ميزتها الدينية والسياحية .

(ح) عدد المتطلبات الحياتية الممكن تأمينها :

بلغت نسبة الحرمان في هذا المؤشر أعلى مستوى لها في الحضر إذ بلغت (62.1 %) يقابلها (48.9 %) للريف ، في حين بلغت نسبة الحرمان للحضر والريف (58.6 %) وهي تفوق المعدل الوطني بـ (7.4) نقطة مئوية ، إن ارتفاع نسبة الحرمان في هذا المؤشر أحد مظاهر تراكم عجز الدخل من تلبية المتطلبات الأساسية لحياة ألأسرة ، وكذلك تراكم حالة العجز في بعض الخدمات العامة مثل الكهرباء وتوزيع المشتقات النفطية .

تقييم الوضع الاقتصادي بشكل عام :

تعكس نسبة الحرمان في هذا المؤشر البالغة (31.7 %) للحضر والريف أن (31.7 %) من الأسر تعتقد أنها فقيرة الحال ، وهذه النتيجة لها دلالاتها في رصد ظاهرة الفقر حيث تعكس الامتداد الزمني لحالة الحرمان وتقييم الأسرة لمدى إمكانية خروجها من دائرة الحرمان في مدى زمني منظور والأسر التي تصنف نفسها بأنها فقيرة الحال هي تلك الأسر التي تعايشت مع الحرمان مدة طويلة ولا نجد في معطيات واقعها الموضوعي أفقاً للخروج من دائرة الحرمان ، وهذه النسبة يمكن اعتبارها التقدير الاجتماعي لخط الفقر المدقع كما يعتقد الباحث .

خلاصة واستنتاج :

1. بلغت نسبة الأسر المحرومة في الميدان المتعلق بوضع الأسرة الاقتصادي لمحافظة كربلاء (58.1 %) وهي النسبة التي تفوق دليل المعيشة العام البالغ (45.6 %) وكذلك يعني أن معاناة الأفراد في إطار مستواهم الماشي الاقتصادي أشد وطأة عليهم من إجمالي معاناتهم من الأوضاع المعيشية الكلية ، وهو ما يتفق مع الاتجاه لنتائج الدليل على مستوى العراق مع اختلاف في بقية النسب .
2. ميدان وضع ألأسرة الاقتصادي يشكل ثالث أعلى نسبة حرمان بين الميادين ألأخرى بعد البنى التحتية ومحيط السكن ، وعند أخذ طريقة حساب الدليل للميدان والمؤشرات التي تضمنها والأهمية النسبية لهذه المؤشرات في إظهار حالة الحرمان كمدخل لدراسة الفقر يكون من شأن ذلك أن يبرر إعطاء ترجيح لهذا الميدان في سلم الأهمية وبالتالي تكون نسبة الحرمان العالية التي سجلها هذا الميدان ذات دلالة كبيرة على وصف ظاهرة الفقر وتقديرها في مدينة كربلاء ، فوجود نسبة (58.1 %) من الأسر تحت عتبة الحرمان يضع برامج التنمية الاقتصادية في المحافظة أمام خدمات كبيرة جداً على مستوى الأهداف والاستراتيجيات والإمكانات اللازمة للنهوض ببرامجها .

3. عند مقارنة نسبة الحرمان بين الريف والحضر يظهر أن تمركز الحرمان في المناطق الحضرية أكثر ، إذ بلغت نسبة الحرمان في الحضر (61.5 %) يقابلها (47.9 %) في الريف (جدول 2) وهذا الفارق يؤكد وضعاً اقتصادياً أفضل في الريف عن الحضر بل هو ناتج عن تأشير مجموعة من المؤشرات التي ترتبط ببيئة الريف مثل وضع حالة العمل لأفراد الأسرة وملكية الأصول وعدد المتطلبات الحياتية .
4. سجلت محافظة كربلاء سابع أعلى نسبة حرمان في هذا الميدان ، كما سجلت المحافظة المرتبة الرابعة في ترتيب المحافظات التي سجلت مؤشرات دليل الميدان فيها تجاوزاً للمعدل الوطني لكل مؤشر ، وهذه النتائج تسبب تفاقم حالة الحرمان في هذا الميدان في محافظة كربلاء واستحقاقها مع المحافظات الأكثر حرماناً إلى عناية استثنائية في برامج التنمية على مستوى البلد .

المحور الثالث : الاستنتاجات التوصيات .

أولا : الاستنتاجات .

تضمن البحث العديد من النتائج والاستنتاجات والتي يمكن تلخيصها بالتالي :

(1) تقع المحافظة ضمن اشد مناطق العراق حرمانا وفقرا ، وهي تقع في المرتبة السادسة من بين اشد المحافظات حرمانا ، حيث بلغت نسبة الحرمان في دليل المعيشة العام 45,6%.

(2) من أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث من خلال تحليل نتائج الميادين الآتي :

(أ) بلغت نسبة الحرمان في ميدان التعليم 44,4 % وهي خامس أعلى نسبة حرمان من بين المحافظات ، وهو ما يعكس انخفاض مستوى أداء النظام التعليمي في المحافظة وذلك نتيجة الخلل المتراكم في عناصرة الأساسية ، وهذا ما تؤكدة المقارنات مع المستوى الوطني .

(ب) أظهرت مؤشرات ميدان الصحة تدهورا كبيرا في نصيب الفرد من الرعاية الصحية ، إذ بلغت نسبة الأفراد المحرومين من إجمالي السكان (33.3 %)وهي ثاني اكبر نسبة في البلد ، وهو ما يعكس العجز المتراكم للنظام الصحي عن تلبية الحاجة للخدمات الصحية الضرورية .

(ج) في ميدان البنى التحتية تظهر ثلاث حقائق أساسية هي :

1 . أنة أكثر الميادين حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية المستدامة .

2 . عند محدودية خدمات هذا الميدان يضطر السكان إلى اللجوء إلى بدائل عالية الكلفة تستنزف قدرا كبيرا من دخولهم المنخفضة .

3 . كانت نسبة الحرمان في هذا الميدان 75% للأسر.

هذه الحقائق الثلاثة تكشف عن عمق الحرمان الذي تعانية المدينة .

(د) تشهد المدينة مشكلة سكانية مستحكمة، وهو ما تبين من نتائج مؤشرات الميدان والتي سجلت في معظمها أعلى النسب على المستوى الوطني ، ومن خلال تحليل طبيعة المشكلة السكانية في المحافظة يلاحظ تدهور نوعية الإسكان بسبب النمو السكاني والاكتظاظ والصيانة المحدودة وانخفاض التسهيلات الاتمانية لقروض الإسكان ، إضافة إلى طبيعة المحافظة الجاذبة للسكان لمكانتها الدينية وقربها من العاصمة وحيوية النشاط السياحي فيها والذي يعد قطاعا مستوعبا للعمالة غير الماهرة .

(هـ) من خلال تحليل مؤشرات ميدان محيط المسكن أتضح عمق المشاكل البيئية وحالة الاستنزاف والهدر في الموارد البيئية الذي شهدته المرحلة السابقة .

(و) اظهر تحليل ميدان وضع الأسرة الاقتصادي إن تفاقم في مشاكل تدني الدخل والبطالة حيث صنف 40 %من الأسر تقريبا في فئة الأسر ذات الدخل المنخفض ،كما ترتفع في المدينة الأسر غير القادرة على مواجهة نفقات الطوارئ حيث بلغت النسبة 34 %، ويلاحظ كذلك الأثر السلبي الكبير لواقع العلاقة المكانية بين الطلب على العمل وعرض العمل في المحافظة على مستوى المعيشة وهو ما أظهره معدل الحرمان في المؤشر البالغ 28 % تقريبا ، ويشكل معدل الإعالة المرتفع في المحافظة عاملا أضافيا في احتواء أي تغير ايجابي في الدخل ، كما لوحظ ارتفاع نسبة الحرمان في مؤشر ملكية الأصول وهو انعكاس للتباين الكبير بين مستويات المعيشة وأسعار الأصول في المحافظة، كما أثبتت نتائج الميدان إن مؤشرات مثل نمط الإنفاق بين الحظر والريف وعجز الدخل المتراكم عن تلبية المتطلبات الأساسية لحياة الأسرة ، ووضع حالة العمل لإفراد الأسرة ، كل هذه المؤشرات شكلت أبعادا إضافية عكست ملامح ظاهرة الفقر في المحافظة .

ثانيا : التوصيات.

(1) اعتماد معطيات خارطة الحرمان كمعيار أساس في توزيع تخصيصات الموازنة .

(2) تصميم برنامج تمكيني تتبناة الحكومة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني في المجالات الآتية (بناء المساكن ، الوعي البيئي ، الخدمات المجتمعية).

(3) توزيع تخصيصات الأعمار على مستوى المحافظة وفق معيارين هما : نسبة الحرمان في القطاع ، الأهمية النسبية للقطاع ووفق الصيغة الآتية:

نسبة الحرمان × الأهمية النسبية للقطاع = القيمة الترجيحية للقطاع .

نسبة التخصيص = القيمة الترجيحية للقطاع ÷ مجموع القيم الترجيحية للقطاعات . ويمكن استخدام عدة معايير لتحديد الأهمية النسبية للقطاع من أهمها (نسبة مساهمة القطاع في دليل المعيشة العام ، والمعيار الأخر نسبة عدد الأفراد المحرومين إلى مجموع إعداد الأفراد المحرمين في جميع القطاعات).

(4)اعتماد نسب الحرمان كمعيار في تحديد الاولويات في بناء الخطط التنموية النوعية والمكانية ورسم آلياتها ووفق نتائج البحث يمكن ترتيب القطاعات تبعا لدرجة الأهمية النسبية بالنسبة للمحافظة باستخدام معيار نسبة عدد الأفراد المحرومين في القطاع إلى أعدادهم في جميع القطاعات فكانت النتائج كالآتي :

القطاع	الأهمية النسبية
البنى التحتية	% 34
وضع الأسرة الاقتصادي	%22
محيط السكن	%21
التعليم	%13
المسكن	%6
الصحة	%4

الجدول (1)

توزيع الأسر حسب مستوى الحرمان (التصنيف الثلاثي) _ العراق

الميدان	عال	متوسط	منخفض
ميدان التعليم	31,8	32,7	35,5
ميدان الصحة	20,7	24,2	55,1
ميدان البنى التحتية	58,3	25,5	16,3
ميدان المسكن	20,1	27,1	52,7
ميدان محيط المسكن	40,4	30,2	29,4
ميدان وضع الأسرة الاقتصادي	55,1	27,4	17,5
دليل مستوى المعيشة	31,2	44,8	24,1

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006 ، الجزء الاول ، ص 5 .

جدول (2)

نسب الحرمان لمؤشرات الميادين حسب البيئة (حضر ، ريف) لمحافظة كربلاء

المجال	ت	المؤثرات / التصنيف	البيئة			المستوى الوطني		
			حضر	ريف	حضر وريف	حضر	ريف	حضر وريف
ميدان التعليم	1	متابعة الدراسة	26.6	35	28.9	15.8	41.1	21.8
	2	المستوى التعليمي للبالغين	49.2	65.7	53.4	41.5	67.9	47.5
	3	الوقت المستغرق للوصول الى المدرسة الابتدائية	24.4	51.6	31.3	19.1	42.1	24.3
	4	الوقت المستغرق للوصول الى المدرسة الثانوية	28.6	67.5	38.5	24.8	64.0	33.7
	5	مدى الرضا علن المدرسة	29.4	45.4	33.5	11.6	36.4	17.2
النتائج العامة للمجال			36.4	68.0	44.4	22.5	63.4	31.8
ميدان الصحة	1	عدد افراد الاسرة الذين يعانون من مرض عضوي مزمن او مشاكل صحية	14.4	10.2	13.4	13	10.1	12.3
	2	سوء التغذية للاطفال (الوزن الى العمر)	10.3	8.5	9.9	9.2	9.3	9.2
	3	التقزم (الطول الى العمر)	19.5	21.1	19.9	17.9	18.8	18.2
	4	الاستشارة حول الرعاية الصحية اثناء الحمل	14.7	18.1	15.6	9.6	24	13.4
	5	الوقت المستغرق للوصول الى مستشفى عام	10.0	61.3	23.1	20.5	59.5	29.5
	6	الوقت المستغرق للوصول الى مركز صحي او الى الطبيب	33.6	71.3	43.2	33.5	69.8	41.8
	7	مدى الرضا عن الخدمات الطبية	36.8	62.3	43.3	28.7	68.1	37.7
النتائج العامة للمجال			15.6	30.6	19.4	15.3	39.2	20.7
البنى التحتية	1	المصدر الرئيسي لمياه الشرب	9.4	61.5	22.7	21.6	66.7	21.8
	2	توفر مياه الشرب	46.7	47.8	46.9	33.3	30.3	32.8
	3	مدى الرضا عن نوعية المياه	44.3	73.2	51.7	42	72.5	48.9
	4	توفر مصدر الكهرباء	1.9	4.1	2.5	2.3	7.4	3.5
	5	استقرار الطاقة الكهربائية	90.6	93.3	91.2	84.3	85.1	84.5
	6	وسيلة الصرف الصحي	25.6	78.8	39.1	37.3	67	43.2
	7	وسيلة التخلص من النفايات	97.6	99.2	98	61.7	97.2	69.7
النتائج العامة للمجال			68.5	90.6	75.0	49.1	89.3	58.2

تتمة (2)

المجال	ت	المؤشرات / التصنيف	البيئة			المستوى الوطني		
			حضر	ريف	حضر وريف	حضر	ريف	حضر وريف
ميدان المسكن	1	مادة بناء السقف	7.6	11.2	8.6	8.6	39.4	15.6
	2	حصة الفرد من غرف السكن	44.4	65.3	49.7	37.1	48.6	39.7
	3	نوع الطاقة المستخدمة في تدفئة الماء	33.8	59.3	40.3	17.8	37.9	22.4
	4	مدى الرضا عن المسكن	42.1	31.5	39.4	38.4	32	36.9
	5	عدد المكاره البيئية في المسكن	17.4	35.2	22	19.6	43.9	22.9
النتائج العامة للمجال			23.3	40.6	27.7	14.4	39.6	20.1
ميدان محيط المسكن	1	مدى الرضا عن المواصلات وحركة السير	36.9	43.9	38.7	25.2	48.7	30.5
	2	نوعية الطريق المؤدي الى المسكن	60.4	84.6	66.6	30.8	83.8	42.8
	3	امكانية وصول سيارة الاسعاف وسيارة الاطفال	18.6	47.4	25.9	15.0	37.0	20.0
	4	مدى الرضا عن توفر الدكاكين / السوق	31.7	68.5	41.1	21.2	62.2	30.5
	5	مدى الرضا عن النظافة وعدم التلوث خارج المسكن	79	51.0	72.0	58.2	53.1	57.1
	6	عدد المكاره البيئية في محيط المسكن	63.3	54.9	61.1	57.5	61.6	58.4
	7	عدد المواقع غير المرغوبة قرب المسكن	50.3	65.8	54.3	31.2	41.7	33.6
	8	مدى الرضا عن الامان للاطفال خارج المسكن	51.3	32.5	46.5	38.4	21.5	34.5
	9	اطلاق النار في محيط المسكن	84.0	56.9	77.1	65.7	39.8	59.8
النتائج العامة للمجال			62.0	56.9	60.8	36.1	54.7	40.4
ميدان وضع الأسرة الاقتصادي	1	متوسط دخل الفرد 2004	39.4	41.0	39.8	37.1	49.8	40.0
	2	امكانية الحصول على 100 الف دينار خلال اسبوع	37.4	24.7	34.2	36.1	35.6	36.0
	3	مدى الرضا عن توفر العمل وفرص العمل	68.3	78.0	70.7	55.6	61.4	56.9
	4	وضع حالة العمل لافراد الاسرة	7.8	5.6	7.2	7.9	6.6	7.6
	5	معدل الاعالة	56.8	52.6	55.7	54.1	52.1	53.7
	6	عدد السلع المعمرة	60.3	70.3	62.9	53.5	82.2	60.0
	7	ملكية الاصول	25.3	8.0	20.9	21.4	9.4	18.7
	8	عدد المتطلبات الحياتية الممكن تامينها	62.1	48.6	58.6	50.4	53.9	51.2
	9	تقييم الوضع الاقتصادي بشكل عام	31.5	32.0	31.7	27.2	27.5	27.5
النتائج العامة للمجال			61.0	47.9	58.1	53.7	59.7	55.1
دليل مستوى المعيشة العام			39.3	64.3	45.6	21.2	64.9	31.2

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006 ، الجزء الاول ، صفحات مختلفة، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مصدر سابق.

جدول (3)

نسب المحرومين وعدد المحرومين في المحافظة مع المقارنة بالمستوى الوطني

الميادين / المؤشرات	التعليم	الصحة	البنى التحتية	المسكن	محيط السكن	وضع الاسرة الاقتصادي	دليل مستوى المعيشة
ترتيب المحافظة تبعاً لنسب الحرمان من الحاجات من بين المحافظات	14	7	13	12	15	12	13
عدد الأفراد المحرومين من الحاجات الأساسية (الف)	263	163	586	236	480	472	376
نسبة الأفراد المحرومين من الحاجات من أجمالي المحرومين في العراق	3,9	2,7	3,6	3,9	4,3	3,1	4,1
نسبة الأفراد المحرومين ضمن المحافظة	46	33,3	74,4	29,9	61,0	60	—
نسبة الحرمان من الحاجات الأساسية حسب الميدان (% للأسر)	44,4	19,4	75,0	27,7	60,8	58,1	45,6
المعدل الوطني	31,8	20,7	58,2	20,1	40,4	55,1	31,2
الفارق بين نسبة الحرمان من الحاجات الاساية عن المعدل الوطني (% للأسر)	12,6	(1,3-)	16,8	7,6	20,2	3,0	14,4

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006 ، الجزء الاول ، صفحات مختلفة،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مصدر سابق.

الهوامـــش //

(1) بن زكريا ، ابوالحسن احمد بن فارس ، مجمل اللغة ، تحقيق زهير عبد الحسن ، بغداد ، الرسالة ، ج3 ، 1984 ، ص 3-7 .
(2) الفارس ، عبد الرزاق ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 ، ص21.
(3) انظر في ذلك :الفقر ،شبكة المعلومات الدولية الانترنيت ،2005،ص20.www.islamonline.net
(4) باقر ، محمد حسين ، قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية ، وقائع اجتماع فريق وخبراء التنمية بشأن تحسين أحوال المعيشة في دول المشرق العربي ، 16 – 18 – ت2 ، الاسكوا ، الأمم المتحدة ، 1999، ص44.
(5) انظر :
Gaihap " desigh of poverty alleviation strateagin rule areas " FAO ,vole .115 -116 p . 10 .
(6) محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، شريعة – قم ، ط1 ، 1424 ه ، ص 793.
(7) ألدعمي ، هدى زوير ،قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة ، 2004 ، ص25 .
(8) المعموري ،محمد علي ، تحليل سلوك الفقر بين اثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية، العراق حالة دراسية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 200،ص 151-155 .
(9) Ray C .fair & Ken Heather (Unsatisfied Basic Need Index , Introduction theory), University of Portsmouth , 2006 , pp 20 -63.
(10) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، ج 1، التقرير التحليلي ج3 ، 2006 ، ص1-2 .
(11) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ص 22-24 .
(12) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 3 ص38 .
(13) الفارس ، عبد الرزاق ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، 2001 م ، ص84 – 86 .
(14) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ص34 وما بعدها .
(15) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 3 ص38 -39 .

(16) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 3 ص38 -39 .
(17) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 3 ص35.
(18) الأمم المتحدة – البنك الدولي ، التقديرات المشتركة لإعادة الأعمار في العراق ، 2003 ، ص22 .
(19) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية الكاملة ، لمحافظة كربلاء ، 2005 ، ص49-51 .
(20) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 1 ص17.
(21) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 1 ص17.
(22) وزارة التخطيط ،خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، المصدر السابق ص59 وبعدها .
(23) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 1 ص17.
(24) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 1 ص17.
(25) حول خصائص المسكن وحالاتها واثر ذلك في الوضع الاجتماعي للأسرة انظر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وتكنولوجيا المعلومات ، مسح أحوال العيشة في العراق 2004 التقرير التحليلي ، ج2 ، ص28 ، 37 .
(26) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة المصدر السابق ، ص109 .
(27) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 3 ص35 ،36 ،37 .
(28) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 1 ص17.
(29) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 1 ص14.
(30) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 1 ص14.
(31) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 3 ص43.
(32) مجموعة من الباحثين ، العوامل والآثار الاجتماعية لتلوث البيئة ، وقائع الندوة العلمية التي أقامها بيت الحكمة ، بغداد ، 2001م ،ص 37-42 .
(33) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 1 ص166.
(34) وزارة التخطيط ، المصدر السابق ج 1 ص170.
(35) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، ، المجموعة الإحصائية الكاملة ، لمحافظة كربلاء ، 2005 ، مصدر سابق ، ص 22.

- يلاحظ غياب الحرمان كمتغير أساسي في إستراتيجيات التنمية الوطنية الجديدة ، انظر في ذلك : إستراتيجية التنمية الوطنية ، 2005 – 2007 ، التي أعدتها الهيئة الاستراتيجية لإعادة الأعمار وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، 2005.

المصـــادر

(1) الفارس ، عبد الرزاق ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 م.
(2) انظر في ذلك :الفقر ،شبكة المعلومات الدولية الانترنيت ،www.islamonline.net.2005
(3) باقر ، محمد حسين ، قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية ، وقائع اجتماع فريق وخبراء التنمية بشأن تحسين أحوال المعيشة في دول المشرق العربي ، 16 – 18 – ت2 ، الاسكوا ، الأمم المتحدة ، 1999.
(4)
Gaihap " design of poverty alleviation strateagin rule areas " FAO ,vole .
(5) محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، شريعة – قم ، ط1 ، 1424 ه.
(6) ألدعمي ، هدى زوير ،قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة ، 2004 .
(7) المعموري ،محمد علي ، تحليل سلوك الفقر بين اثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسة الاقتصادية، العراق حالة دراسية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 200 .
(8) Ray C .fair & Ken Heather (Unsatisfied Basic Need Index , Introduction theory), University of Portsmouth , 2006 ,
(9) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، ج 1، التقرير التحليلي ج3 ، 2006 .
(10) الفارس ، عبد الرزاق ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، 2001 م .
(11) الأمم المتحدة – البنك الدولي ، التقديرات المشتركة لإعادة الأعمار في العراق ، 2003 .
(12) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية الكاملة ، لمحافظة كربلاء ، 2005 .
(13) حول خصائص المسكن وحالاتها واثر ذلك في الوضع الاجتماعي للأسرة انظر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وتكنولوجيا المعلومات ، مسح أحوال العيشة في العراق 2004 التقرير التحليلي ، ج2 .
(14) بن زكريا ، ابوالحسن احمد بن فارس ، مجمل اللغة ، تحقيق زهير عبد الحسن ، بغداد ، الرسالة ، ج3 ، 1984
(15) مجموعة من الباحثين ، العوامل والآثار الاجتماعية لتلوث البيئة ، وقائع الندوة العلمية التي أقامها بيت الحكمة ، بغداد ، 2001م .